

# المغاربة يتسابقون للمساهمة في صندوق مواجهة كورونا

## استجابة واسعة من المسؤولين والشركات والأفراد لتخفيف التداعيات المالية والاقتصادية

يتسابق المسؤولون والأفراد والمؤسسات والمنظمات والشركات في المغرب إلى تقديم الدعم المالي للمساهمة في الصندوق الخاص لتدبير ومواجهة فيروس كورونا، الذي وجّه العاهل المغربي الملك محمد السادس بإنشائه لتخفيف تداعيات انتشار الوباء عالمياً.

محمد ماموني العلوي  
صحافي مغربي

الرباط - أطلقت مبادرة مجلس إدارة مجموعة "المدى" بتقديم مساهمة مالية للصندوق الخاص لتدبير ومواجهة فيروس كورونا، شرارة استجابات واسعة في أوساط الشركات والمؤسسات والمنظمات والأفراد في المغرب لتخفيف التداعيات الاقتصادية لانتشار الوباء عالمياً.

وحفزت مساهمة مجموعة المدى بتقديم منحة بقيمة 2 مليار درهم (200 مليون دولار) مجموعة واسعة من المؤسسات والشخصيات والشركات الكبرى في المغرب على تقديم تبرعات متفاوتة للصندوق.

وساهم مستشارو الملك محمد السادس ومكلفون بوظائف في الديوان الملكي براتب شهر لفائدة الصندوق الخاص، استجابة لدعوة العاهل المغربي. وأعلنت مؤسسة محمد الخامس للتضامن، عن تقديم منحة للصندوق بقيمة 10 ملايين درهم (10 مليون دولار).

كما سارع وزراء الحكومة المغربية والبرلمانيون إلى المساهمة في مبادرة دعم الاقتصاد الوطني ومواجهة الفايروس المستجد، الذي من المتوقع أن يكبد بعض القطاعات خسائر مالية كبيرة.

وقرر الوزراء المساهمة براتب شهر، في حين أعلن مجلسا النواب والمستشارين الانخراط في التعبئة الوطنية لمواجهة فيروس كورونا، وذلك بمساهمة كافة أعضاء البرلمان في المجلسين بجميع رواتبهم ومخصصاتهم لشهر واحد.

كما سارع للانضمام إلى حملة التعبئة الشاملة التي يعيشها، رؤساء سبع مؤسسات دستورية مغربية تبرعوا أيضاً براتب شهر واحد لفائدة الصندوق الخاص بتدبير جائحة فايروس كورونا المستجد استجابة لدعوة الملك محمد السادس.

وضمت الاستجابة للمساهمة في الصندوق، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ورئيسة المجلس

الوطني لحقوق الإنسان، ورئيس مؤسسة وسيط المملكة، ورئيسة الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، ورئيس مجلس المنافسة، ورئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة، ورئيس اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي. وأكد المساهمون أن المبادرة تمثل استحضاراً للمبادئ الدستورية وقيم التضامن والتآزر والتكافل الوطني التي جبل عليها المغربي في تحمل التكاليف والأعباء الناتجة عن الأزمات المختلفة.

وفي إطار التعبئة الوطنية لتخفيف تداعيات آثار وباء كورونا، قرر المدير العام لمديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني (المخابرات الداخلية) المساهمة بمبلغ 40 مليون درهم (4 ملايين دولار)، لفائدة الصندوق الخاص بتدبير جائحة فايروس كورونا المستجد، إلى جانب مساهمة كافة محافظات الجهات وأقاليم المملكة براتب شهر واحد لفائدة الصندوق.

واستجابة للرغبات التي عبر عنها المسؤولون القضائيون والقضاة من مختلف محاكم المملكة والمؤسسات القضائية، أعلن الرئيس المنتخب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، عن تبرع جميع الجهاز القضائي للمملكة بنصف راتب شهر واحد لفائدة الصندوق، وذلك من منطلق التضامن والتآزر والتكافل، ونفعيلاً لما نص عليه الفصل 40 من دستور المملكة.

وأشاد الأستاذ الجامعي، عمر الشرفاوي، بهذه المبادرة وتبرعات الموظفين ورجال الأعمال والمؤسسات العمومية والخاصة. وأشار إلى أن الرهان اليوم هو السرعة في تفعيل عمل الصندوق وبيع الزمن التدبيري، وتفصيل قرارات حكومية تهم دعم الطبقة المتضررة من الإجراءات الاحترازية.

وأضاف الشرفاوي أن هناك مجموعة من العمال لا يملكون ما يتسرون به حاجاتهم اليومية أو يسدون به فواتير الماء والكهرباء والإيجار، لذلك فهم أولى بقرارات الصندوق الذي يدعمه كل

المغاربة وعلى رأسهم العاهل المغربي الملك محمد السادس. وعلى مستوى المؤسسات الاقتصادية بلغت مساهمة مجموعة البنك المغربي للتجارة الخارجية في أفريقيا، التي يملكها المليونير المغربي عثمان بنجلون 10 مليارات درهم (مليار دولار). كما قرر المكتب الشريف للفوسفات المساهمة في الصندوق بتقديم 3 مليارات درهم (300 مليون دولار).

وقدمت شركة أفريقيا، التي يعتبر المليونير المغربي عزيز أخنوش، من أبرز المساهمين فيها، منحة للصندوق بقيمة 10 مليارات درهم (مليار دولار) دعماً للجهود التي تقوم بها الدولة لمواجهة تداعيات الوباء.

وأعلنت مجموعة البنك المركزي الشعبي، عن تقديم مساهمة مالية بقيمة مليار درهم (100 مليون دولار) للصندوق الخاص لتدبير ومواجهة فايروس كورونا.



### تخفيف تداعيات كورونا على الاقتصاد المغربي

الطبية ودعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وبرنامج الدعم المباشر للنساء الأرملة في وضعية هشّة، إضافة إلى صندوق التكافل العائلي.

وأوضحت البرلمانية حنان رحاب أن الحكومة المغربية ستكشف عن خطط لتعويض العاملين في القطاعات المتضررة من أجل تمكينهم على الأقل من ضمان حاجياتهم اليومية، إضافة إلى تقديم تسهيلات للشركات والفئات المتضررة في ما يتعلق بتسديد القروض البنكية وأداء النفقات الاجتماعية.

وأعلنت الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان عن "تتمينها" عالياً لاختلاف المبادرات والتوجهات الملكية الجريئة والشجاعة والاستباقية المتخذة، ومنها إحداث صندوق لمواجهة جائحة فايروس كورونا المستجد لحماية الشعب المغربي. وأكدت استعدادها المبدئي والفوري لتقديم كل المساعدة المادية والمعنوية.

وسيصخص الصندوق للتكفل بالنفقات المتعلقة بتأهيل الآليات والوسائل الصحية، سواء في ما يتعلق بتوفير البنيات التحتية الملائمة أو المعدات والوسائل التي يتعين اقتناؤها على نحو عاجل.

وسيتم رصد الجزء الثاني من الأموال التي يضمها الصندوق لدعم الاقتصاد الوطني، من خلال مجموعة من التدابير التي ستقترحها الحكومة، لاسيما في ما يخص مواكبة القطاعات الأكثر تضرراً بانتشار فايروس كورونا، مثل السياحة، إضافة إلى إجراءات الحفاظ على مناصب الشغل والتخفيف من التداعيات الاجتماعية لهذه الأزمة.

وفي هذا السياق، اقترح حزب الأصالة والمعاصرة، تفعيل وتسريع صرف المساعدات الاجتماعية المرتبطة بصندوق التماسك الاجتماعي، ولاسيما برنامج تيسير وبرنامج نظام المساعدة

وتم تحويل العقوبة المالية، البالغ قيمتها 3.3 مليار درهم، التي أصدرتها الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات في حق شركة "اتصالات المغرب" قبل أسابيع، إلى الصندوق، كما أعلنت مجموعة القروض الزراعي للمغرب عن ضخ 200 مليون درهم.



حنان رحاب

الحكومة ستكشف خطط تعويض عمال القطاعات المتضررة

وكان الملك محمد السادس قد أعطى نهاية الأسبوع تعليماته للحكومة، لإنشاء الصندوق الخاص لتدبير ومواجهة وباء كورونا بقيمة 10 مليارات درهم (مليار دولار) قبل تدفق التبرعات إليه.

# تريليونيات الدعم الحكومي عاجزة عن إنقاذ الاقتصاد العالمي

## سباق عالمي لإغراق الأسواق بالسيولة وتقديم التسهيلات المالية لمواجهة الشلل الاقتصادي

وعدت الحكومة البريطانية بدعم الاقتصاد "مهما كلف ذلك" وأعلنت عن ضمان من الدولة لقروض للشركات بقيمة تصل إلى 330 مليار جنيه إسترليني ومساعدات بقيمة عشرين مليار جنيه.

وعزّن بنك اليابان بشكل كبير سياسة شراء الأصول ولم يغير معدلات الفائدة السلبية على ودائع المصارف البالغة 0.1- في المئة منذ يناير 2016، لكنه ضاعف السقف السنوي لشراء صناديق يجري التفاوض حولها في البورصة.



إيبيك أوزكارديسكايا

السؤال لا يتعلق بالركود بل إلى أي درجة سيكون خطيرا

وأعلن رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو عن خطة جديدة بقيمة 27 مليار دولار كندي (17 مليار يورو) من المساعدات المباشرة للعاملين الذين يعانون من وضع هش وللشركات الكندية التي تواجه صعوبات، وكذلك عن 55 مليار دولار كندي لإجراء ضرائب.

وخفض البنك المركزي الأسترالي معدل الفائدة الأساسية ربع نقطة إلى 0.25 في المئة أي أدنى مستوى تاريخي، وأعلن عن إجراءات لشراء ديون ودعم القطاع المصرفي وكذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وأعلن المركزي الصيني عن تمديد أو تجديد قروض للشركات وخفض الحد الأدنى للاحتياطي الإلزامي للمصارف، وأفرج عن أكثر من 70 مليار يورو لدعم الاقتصاد.

أما إيطاليا الدولة الأكثر تضرراً بفايروس كورونا في الاتحاد الأوروبي فقد أعلنت عن تخصيص 25 مليار يورو لمكافحة وباء كورونا. وتأمل الحكومة في أن تؤدي هذه الإجراءات إلى جمع 340 مليار يورو من السيولة.

وفي فرنسا أعلنت الحكومة عن تخفيف أو إرجاء أو إلغاء رسوم بقيمة 32 مليار يورو لشهر مارس وحده. ويشكل المبلغ الجزء الأكبر من خطة "فورية" بقيمة 45 مليار يورو أعلنتها وزيرة الاقتصاد الفرنسي برونو لومير الثلاثاء.

وأعلنت ألمانيا عن أكبر خطة مساعدة للشركات منذ الحرب العالمية الثانية، عبر قروض "بلا حدود" بقيمة لا تقل عن 550 مليار يورو في البداية.

كما قدمت حزمة إجراءات تسمح للشركات بتسهيل اللجوء إلى البطالة الجزئية لموظفيها وتقديم قروض في حال مواجهة صعوبات مالية والإفراج عن مبلغ إضافي بقيمة 12.8 مليار يورو على أربع سنوات لقطاع النقل وبناء المساكن والقطاع الرقمي.

وسارعت الحكومة الإسبانية إلى ضمان قروض بقيمة مئة مليار يورو للشركات واتخاذ إجراءات تمكن العاملين المستقلين من الحصول على تعويضات بطالة بسهولة أكبر.

والبنك المركزي الأوروبي والمصارف المركزية لليابان وبريطانيا وكندا وسويسرا الشروط التي تتبادل بموجبها العملات الصعبة لتتمكن من تأمين تمويل كاف للأسواق بالدولار.

أكد وزير الخزانة ستيفن مونتغين مواصلة التفاوض حول خطة هائلة للإنعاش الاقتصادي، بينما تبني أعضاء الكونغرس سلسلة من الإجراءات الاجتماعية بقيمة مئة مليار دولار.



أزمة مستعصية على العلاج

تواصل سباق حكومات العالم والمصارف المركزية لتقديم الدعم المالي للأسواق والقطاعات الاقتصادية والأفراد عبر ضخ تريليونات الدولارات من السيولة في المصارف وتخفيف الضرائب والرسوم، لكنها لم تتمكن من وقف حالة الهلع الناجمة عن شلل الاقتصاد العالمي.

باريس - امتدت الإجراءات الحكومية الساعية لتخفيف قسوة تداعيات تفشي فايروس كورونا على الاقتصاد العالمي، لتشمل جميع الأدوات المالية والضريبية، لكن محللين يشككون في قدرتها على الوصول إلى مواطن الضرر. وقالت إيبيك أوزكارديسكايا المحللة بان "السؤال لا يتعلق بمعرفة ما إذا كان سيحدث ركود بسبب فيروس كورونا المستجد بل إلى أي درجة سيكون خطيرا".

ولم يلجأ البنك المركزي الأوروبي إلى خفض أسعار الفائدة لأنها عند الصفر أصلاً، واختار إجراءات تطبيق على مراحل، وأعلن الأسبوع الماضي عن تخفيف الحد الأدنى لاحتياطي المصارف لتشجيعها على مواصلة إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة لتجنب موجة إفلاسات.

وقرر هذا الأسبوع تقديم أكثر من 100 مليار يورو إلى المصارف، هي الأولى من أصل 13 عملية إعادة تمويل مقررة حتى منتصف يونيو.